



WIPO/ACE/3/16

الأصل : بالصينية

التاريخ : ٢٠٠٦/٥/١٥

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

جنيف

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الثالثة

جنيف، من ١٥ إلى ١٧ مايو/أيار ٢٠٠٦

الحماية الإدارية للملكية الفكرية

في الصين سنة ٢٠٠٥ (*)

وثيقة من إعداد السيد ليوجي،

نائب المدير العام، إدارة حق المؤلف،

مكتب الدولة للملكية الفكرية، بكين

(*) الآراء ووجهات النظر المعبر عنها في هذه الدراسة هي آراء ووجهات نظر المؤلف، ولا تعكس بالضرورة آراء ووجهات نظر المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) أو الدول الأعضاء فيها.

الحماية الإدارية للملكية الفكرية في الصين سنة ٢٠٠٥

مقدمة

أحرزت الصين تقدماً ملحوظاً في حماية الملكية الفكرية خلال السنوات القليلة الماضية. ففي سنة ٢٠٠٥، تلقت السلطات الحكومية المختصة ما يزيد على ٤٧٠ ٠٠٠ طلب براءة بشأن البراءات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية، وكذلك أكثر من ٨٣٠ ٠٠٠ طلب علامة لأغراض مختلفة، من بينها ٦٦٤ ٠٠٠ طلب بشأن تسجيل العلامات التجارية. وضاعفت السلطات الحكومية جهودها لحماية حق المؤلف، وأحرزت مصلحة الجمارك نتائج باهرة في حماية الملكية الفكرية. كما ضاعفت الوكالات الحكومية المعنية على وجه الخصوص بالأمن العام والصناعة والتجارة وحق المؤلف والشؤون الثقافية جهودها لرصد ومراقبة الأسواق، وشنت حملات متخصصة لمكافحة السلع المقلدة وأعمال القرصنة والتزوير، وركزت جهودها على مكافحة الجرائم المتعلقة بالملكية الفكرية. ونتيجة لذلك، تحسنت أحوال السوق تحسناً ملحوظاً.

ومن أجل تعزيز الإرشاد والتنسيق بين الوكالات الحكومية المسؤولة عن الإنفاذ الإداري لحقوق الملكية الفكرية، أنشئ فريق وطني عامل لحماية الملكية الفكرية في مارس/آذار ٢٠٠٤، ترأسه نائب رئيس الوزراء (WU Yi) وضم وزراء من ١٢ وزارة ولجنة. ويشهد ذلك على عزم الحكومة الصينية القوي والثابت على منح الأولوية لحماية الملكية الفكرية واتخاذ إجراءات صارمة ضد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

أولاً - النظام القانوني وتطوير القوانين بالتدريج

في سنة ٢٠٠٥، أصدر مجلس الدولة اللائحة التنفيذية للإدارة الجماعية لحق المؤلف بغية تطوير وتحسين الإدارة الجماعية لحق المؤلف. وفي الوقت نفسه، أصدرت الإدارة الوطنية لحق المؤلف ووزارة الإعلام الصناعي تعليمات بشأن الحماية الإدارية لحق المؤلف على الإنترنت من أجل حماية المصنفات المشمولة بحق المؤلف عند نقلها على الإنترنت. ونشر مكتب الدولة للملكية الفكرية تعليمات بشأن الرخص الإجبارية الضرورية لاستغلال البراءات بالارتباط بالصحة العامة. وعلاوة على ذلك، من المتوقع الانتهاء قريباً من إعداد اللائحة التنفيذية لحماية حقوق الاتصالات بشبكات المعلومات، وإصدارها من مجلس الدولة.

وشهدت سنة ٢٠٠٥ تعاوناً وتنسيقاً وثيقاً بين سلطات الأمن العام والوكالات الحكومية الأخرى مثل مصلحة الجمارك والإدارات الصناعية والتجارية وإدارات حق المؤلف في تطوير مختلف السياسات المتعلقة بحماية الملكية الفكرية. فمثلاً، وفقاً للأحكام المتعلقة بنقل الدعاوى الخاصة بالجرائم المشتملة فيها من قبل السلطات الإدارية المعنية بإنفاذ القانون، وضعت وزارة الأمن العام أحكاماً مؤقتة بشأن التعاون وتنسيق العمل في مكافحة التعدي على الحقوق الاستثنائية للعلامات التجارية، وكذلك أحكاماً مؤقتة بشأن التعاون وتنسيق العمل في مكافحة التعدي على حق المؤلف، وذلك بالتعاون مع إدارة الدولة للصناعة والتجارة والإدارة الوطنية لحق المؤلف على التوالي. كما وضعت وزارة الأمن العام بالتعاون مع مصلحة الجمارك أحكاماً مؤقتة بشأن دعم التعاون في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ولا شك أن هذه الأحكام المؤقتة التي تحدد إجراءات العمل والمواد الضرورية لنقل الدعاوى وآليات الاجتماع

المشتركة وغيرها بالتعاون بين إدارات إنفاذ القانون وسلطات الأمن العام تسهم إسهاماً كبيراً في زيادة فعالية ودقة إنفاذ القانون، وتمثل رادعاً قوياً للتعدي على حقوق الملكية الفكرية.

ثانياً - الجهود الإدارية لإنفاذ القانون وما ترتب على ذلك من نتائج

تزايدت أهمية العمل المرتبط بالملكية الفكرية في الصين، وكذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وكجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الملكية الفكرية بصورة شاملة، نظم الفريق الوطني العامل المعني بحماية الملكية الفكرية حملة متخصصة علي الصعيد الوطني بشأن حماية الملكية الفكرية ومكافحة أعمال القرصنة والنقليد، استمرت لمدة ١٨ شهرا من أغسطس/آب ٢٠٠٤ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، وحقت نتائج باهرة.

١- حماية العلامات التجارية

في سنة ٢٠٠٥، شاركت مختلف الإدارات الصناعية والتجارية الصينية في تنفيذ أربعة برامج إصلاحية بناء على خطة العمل المتعلقة بحماية الحقوق الاستثنائية للعلامات المسجلة، وركزت جهودها على دعاوى التعدي على العلامات التجارية المتعلقة بالأغذية والأدوية والمنتجات المرتبطة بالزراعة والبيانات الجغرافية. ووفقاً للإحصاءات، حققت تلك الإدارات سنة ٢٠٠٥ في ١٠٧ ٣٩ دعاوى تتعلق بالتعدي على العلامات التجارية وتقليدها، من بينها ٦ ٧٧٠ دعوى كان من بين الضالعين فيها بعض الأفراد أو الشركات الأجنبية، مما يمثل زيادة بنسبة ٢٣,٢٪ بالمقارنة بالدعاوى المرفوعة سنة ٢٠٠٤ والبالغ عددها ٤٠١ ٥ دعاوى. ونقلت ٢٣٦ دعوى تتعلق بالعلامات التجارية إلى السلطة القضائية، وكان عدد المشتبه في ارتكاب الجريمة ٢١٥ شخصا، مما يمثل زيادة بمعدل ٢,٥ و٢,٦ مرة عما كان عليه الحال في سنة ٢٠٠٤.

وفي سنة ٢٠٠٥، واصلت الصين جهودها لتعريف الجمهور بالشؤون الحكومية المتعلقة بالعلامات التجارية، وزيادة الشفافية في إدارة العلامات التجارية وتسجيلها. وفي ديسمبر/كانون الأول، أعدت إدارة الدولة للصناعة والتجارة نظاماً للبحث عن المعلومات المتعلقة بتسجيل العلامات التجارية، يسمح بالنشر الآلي لتلك المعلومات، على موقع وب المكتب الصيني للعلامات التجارية، والذي يمكن النفاذ إليه مجاناً. وفي نفس الشهر، نشر المكتب الصيني للعلامات التجارية إرشادات توجيهية، بالاشتراك مع إدارة الدولة للصناعة والتجارة والمجلس المعني بدراسة العلامات التجارية والفصل فيها.

٢- حماية البراءات

ضاعفت مختلف مكاتب البراءات جهودها للسهر على إنفاذ البراءات في السنوات الأخيرة. واتخذت تدابير صارمة استناداً إلى القوانين المعمول بها لمكافحة كل حالات التعدي على البراءات المتعلقة بالأغذية والأدوية والمنتجات الأخرى المتصلة بحياة الإنسان، وركزت جهودها على التحقيق في حالات التعدي على البراءات التي تشمل تكنولوجيات أساسية أو تترتب عليها نتائج مهمة، وتصدت لأعمال التقليد والانتحال المتعلقة بالاختراعات ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية. وخلال الفترة المتراوحة بين يناير/كانون الثاني وديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٥، حققت السلطات المختصة بالإنفاذ الإداري للبراءات في ٧٦٧ ٤ دعاوى تتعلق بالتعدي على البراءات، من بينها ١٥ دعاوى نقلت إلى السلطات المعنية بالأمن العام لاتخاذ إجراءات إضافية.

٣- حماية حق المؤلف

في سنة ٢٠٠٥، نفذت إدارات حق المؤلف والوكالات المعنية الأخرى ثلاثة برامج ركزت على موضوعات مختلفة، ألا وهي برنامج عمل متخصص لمكافحة قرصنة المنتجات السمعية البصرية، وبرنامج عمل متخصص لمكافحة أعمال القرصنة والتعدي على الإنترنت. وفي سنة ٢٠٠٥ أيضاً، تناولت إدارات حق المؤلف ٩ ٦٤٤ دعوى، وفصلت في ٩ ٣٨٠ دعوى، وصادرت ما يزيد على ١٠٧ ملايين منتجات مقرصنة مختلفة النوع، وأغلقت ١٧ شركة غير قانونية لإنتاج الأقراص المدمجة (علماً بأن ٢٢٤ شركة مماثلة أغلقت ما بين ١٩٩٦ و ٢٠٠٦)، ونقلت ٣٦٦ دعوى تتعلق بحق المؤلف إلى السلطة القضائية للنظر فيها.

٤- حماية الملكية الفكرية

واصلت مصلحة الجمارك تعزيز جهودها لحماية الملكية الفكرية وأنجزت نتائج مهمة في هذا الصدد. كما أنها عززت قدرتها وكفاءتها بوسائل مختلفة للفتيش عن السلع المقلدة والتصدي لاستيرادها وتصديرها. وفي سنة ٢٠٠٥، تعقبت مصلحة الجمارك ١ ٢١٠ دعوى وحجزت على سلع مقلدة تبلغ قيمتها ٩٩,٧٨ مليون يوان رمينبي، مما يمثل زيادة في الدعاوى بنسبة ١٩٪ وزيادة في القيمة بنسبة ١٨,٥٪ على التوالي.

ثالثاً - توعية الجمهور والأنشطة الترويجية والتربوية

تستند حماية الملكية الفكرية أساساً إلى تحسين توعية الجمهور وإشعار المستهلكين بما لحماية الملكية الفكرية من أهمية ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية الوطنية، بحيث يدرك المستهلكون أهمية احترام الابتكارات الذهنية للشعوب الأخرى. وفي كل سنة، تنظم الحكومة في كل أنحاء البلاد أنشطة ترويجية وتربوية بشأن أهمية حماية الملكية الفكرية لمدة أسبوع كامل، وذلك بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية في ٢٦ أبريل/نيسان. وتتخذ تلك الأنشطة أشكالاً مختلفة مثل المنتديات العامة للمناظرة والنقاش في الميادين العامة والترويج في الصحف والتلفزيون، مما يساعد على تعزيز توعية الجمهور على الدوام بأهمية الحماية القانونية للملكية الفكرية.

وفي سنة ٢٠٠٥ مثلاً، شارك المكتب الوطني لتصحيح وتوحيد مقاييس النظام الاقتصادي السوقي إدارة الدولة للصناعة والتجارة والإدارة الوطنية لحق المؤلف ومكتب الدولة للملكية الفكرية ووزارة الأمن العام ومصلحة الجمارك وسبع وكالات حكومية أخرى في تنظيم "أسبوع الدعاية لحماية الملكية الفكرية" من ٢٠ إلى ٢٦ أبريل/نيسان. وافتتحت تلك الحملة في بكين، وكانت أكبر حملة تنظمها الحكومة الصينية لترويج وحماية الملكية الفكرية في الصين. وعقب حفل الافتتاح في بكين، بدأت حملة بهدف جمع مليون توقيع على حماية الملكية الفكرية، ووقع كبار الضيوف ورؤساء الوكالات الحكومية المعنية على إعلان كتبت عليه عبارة "احم الملكية الفكرية وشجع الإبداع والتنمية". وانتقل الإعلان إلى مختلف بلديات وأحياء بكين للتوقيع عليه، ونفذت أنشطة مماثلة في بعض المدن الكبرى في الصين.

وقد نجح أسبوع الدعاية في ترويج الملكية الفكرية. غير أن ذلك النشاط بدأ بالفعل في فبراير/ شباط عندما نظمت الوكالات الحكومية المعنية أنشطة مختلفة مثل "أحرص على تراثنا الموسيقي - حفلة موسيقية يحيها مائة مطرب"، و"قل لا للقرصنة وابدأ معي" - برنامج تربوي بشأن حماية حق المؤلف لطلبة المدارس المتوسطة و"النشاط الترويجي الوطني السابع بشأن الحماية القانونية للمنتجات السمعية

البصرية"، وحديث صحفي عن "حماية ملكيتنا الفكرية"، وبرنامج عن "الشباب والملكية الفكرية"، ومهرجان مسرحي بشأن حماية الملكية الفكرية بعنوان "احم الإبداع وابتكر المستقبل". واستجاب المجتمع بأجمعه لكل تلك الأنشطة. فمثلاً، استمع أكثر من ٣٠ ٠٠٠ شخص إلى الحفلة الموسيقية "احرص على تراثنا الموسيقي"، وبتتها ٢٣ محطة تليفزيونية. وشارك نحو ٣٦٠ ٠٠٠ طالب في البرنامج "قل لا للفرصة وابدأ معي"، وقدم أكثر من ٢٠ ٠٠٠ بحث في هذا الصدد.

الخاتمة

أدت الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة فيما يخص التربية والترويج وتوعية الجمهور بأهمية حماية الملكية الفكرية إلى تحسين حماية الملكية الفكرية وتوحيد مقاييس نظام السوق في الصين. غير أنه تجدر الملاحظة أن حماية الملكية الفكرية تمثل مهمة شاقة وطويلة الأمد لا يمكن تحقيقها في وقت قصير، بل تتطلب أن تبذل الحكومة الصينية جهوداً متواصلة وعزماً راسخاً وتعلق أهمية كبرى على التشريع وإنفاذ القانون. وفي هذا الصدد، من المرتقب أن تسلك الحكومة نهجاً يتجه إلى غايات محددة ويستند إلى القوانين واللوائح وينفذ بصورة فعالة. وسيطلب الأمر تحسين الاتصال وتعزيز التعاون بين مختلف المعنيين بالأمر مثل الحكومة والمجتمع المحلي والدولي. ويمثل ذلك في الواقع وسيلة رئيسية تسمح بتغيير طريقة حماية حق المؤلف بصورة أساسية. وإننا نعتقد اعتقاداً جازماً أن الجهود المشتركة لأصحاب الحقوق ستسمح بتحسين حماية الملكية الفكرية في الصين وتؤدي دوراً مهماً في تشجيع الإبداع وتطوير الصناعة.

[نهاية الوثيقة]